حينما يستنجد التركيب بالصواتة

-حالتا دفع الالتباس وتأسيس علاقات تركيبية -

أ.د. مبارك حنون
كلية الآداب والعلوم
جامعة قطر

Abstract:
The objective of this paper is to demonstrate that the pause, as a prosodic (phonological) phenomenon, is not dependent on syntax, nor is it one of the byproducts thereof, as claimed in generative phonology. In order to argue for the recourse of syntax to the pause and reorganization of speech to be complete and significant, the author draws on a language heritage provided by grammarians, interpretation specialists and purists, on the one hand, and a linguistic heritage undermined by the predominant theories in the linguistic landscape. The paper focuses on two phenomena: the role of the pause in disambiguating syntactic chunks, and the pause as a catalyst for establishing syntactic structures. Prosodic phonological theory has been adopted in this regard, as it has been developed within the generative paradigm.

تمهيد: عادة ما كانت دراسة الوقف تنصرف إما إلى البرهنة على أن للوقف وظائف منها: الصواتية أو التطريزية والتركيبية والدلالية والبلاغية والأسلوبية، أو إلى أن الوقف ليس سوى أثر من آثار التركيب. ولعله من الواضح أن هذين التصوريين تصوران يكادان يختلفان، وأن الأول إذا كان يعطي بعض الوضع للوقف باعتباره كيانا تطريزيا قائما بذاته، فإن التصور الثاني يختزله إلى مجرد صدى للتركيب حتى وإن اجتهد فأسند إليه وضعا تطريزيا لا يكاد يقام حتى يطفو عليه التركيب. هذا التصور الأول غير الواضح المعالم والوضع

هو الذي سنعمل على تطويره وتأسيسه النظري وعلى إجلائه من خلال أمثلة يشكل القرآن عمودها الفقري.

وبودنا أن نشير، في هذا المقام، إلى أن الصواتة التوليدية الحديثة (ومنها أساسا الصواتة العروضية Metrical phonology والصواتة المستقلة القطع Autosegmental phonology)، مع أنها قد صححت الكثير من القضايا المطروحة في **النسق الصوتي للغة الإنجليزية لتشومسكي وهالي (1968)**، ومع أنها قد رسمت ما كان يكرر في الأدبيات اللسانية حول الطبيعة الإيقاعية للغة، فإنها لم تقطع مع بعض أسس الصواتة التوليدية ولم تضع موضع تساؤل الوضع الذي أسند إليها داخل ذلك الإطار النظري.

إننا نطمح، في هذه الدراسة، إلى تطوير تصور كنا قد بلورناه في 1997، و2003، و2010 و2013،[1] ومفاده أن للوقف تنظيمه الصواتي الإيقاعي، وأن هذا التنظيم الذي طالما تم إغفاله يبدو أنه يقيد التركيب، بل ويسكبه في القالب التطريزي الذي يهيئه له.

سنحاول، في هذا البحث بعد عرض الإطار النظري والحصيلة البحثية للموضوع (القسم الأول)، البرهنة، في القسم الثاني، على أن الوقف كان عاملا أساسيا في رفع الالتباس، وفي القسم الثالث، على أن الوقف مؤسس للعلاقات النحوية. وسنختم هذه الدراسة ببسط أهم نتائج الدراسة.

1 . اللغة العربية والتنظيم الصواتي للوقف: في البحث عن إطار نظري لدراسة توجيه النحو للوقف:

لا نعتقد أن هذا الرأي الذي ندافع عنه قد سُبقنا إليه في صيغته الراهنة، خاصة فيما يتصل بفكرته العامة أو بعض أفكاره الجزئية لأن ما نقول به لا يكاد يشبه، فيما نزعم، ما قد يعتقد أن هناك من ذكره بالقصد أو بالعرض. لقد سبق للعرب القدماء أن تحدثوا، بأسلوبهم ومنطقهم، عن التوهم واللبس

اللذين يدفعهما الوقف، ونذكر، في هذا الباب، السجاوندي وابن الجزري اللذين سنعود إليهما أسفله. وقد يكون من الصائب اعتبار المؤلفين في **إعراب القرآن** من الرواد الأوائل الذين نبهوا، بطريقة أو بأخرى، على ما للوقف من أثر على النحو. ومن جهة أخرى، وفي نفس السياق، كتب باحثان عربيان في هذا الموضوع موظفين، أساسا، تراث إعراب القرآن بل ذلك الذي أورده ابن الجزري بالحرف. وهذان الباحثان هما: مصطفى النحاس (**1986**) في مقاله "**الفواصل الصوتية في الكلام وأثرها على المواقع النحوية (دراسة للوقف والسكت)**"، ومحمد يوسف حبلص في كتابه "**أثر الوقف على الدلالة التركيبية**"(**1993**). وقد درس أولهما الفواصل الصوتية (الوقف والسكت) و"أثرها على المواقع النحوية" معتبرا أن اللغويين القدامى قد اسندوا "قسمة موقعية تحل بواسطتها بعض القضايا النحوية" [٢]. موضحا أنه كلما اختلف بناء الجملة اختلفت حالة الوقف... [٣]. لكنه يركز بحثه أساسا على اعتبار الوقف "فاصلا صوتيا مهما في فهم المعنى النحوي" [٤]، كما تحدث عن السكت المقرون بما سماه بـ"الإفهام النحوي" أي أن السكت يكون في بعض المسائل النحوية عاملا من عوامل فهمها[٥]. أما محمد يوسف حبلص، فقد خصص كتابه للكشف عن الأثر المباشر "للوقف وحده" أو "للوقف مقرونا بقرائن" نحوية وصرفية على ما سماه بـ "الدلالة التركيبية". ويعود ذلك، في رأيه، إلى "ارتباط الوقف بفكرة التلازم بين الوحدات"□ منتهيا إلى أنه "بالوقف يتم إعادة تنظيم لهذه العلاقات يترتب عليها قيامها بوظائف معينة، وفي ضوء ذلك يتغير معنى التركيب" [٦]. وبذلك يكون الوقف "ذا قيمة كبرى في التنبيه إلى دلالة التركيب لا تقل أثرا عن قرينة العلامة الإعرابية والوظيفة النحوية"□. وقد عقد فصلا خصصه لما سماه بأثر الوقف المباشر المتمثل في دفع توهم مقولات نحوية في عبارات لغوية□، وفصلا

آخر لما سماه بأثر الوقف مع قرينة أخرى (العلامة الإعرابية، الصيغة، الأداة، الوظيفة النحوية، الإسناد)□□، ولما سماه بأثر الوقف مع قرينتين فأكثر□□.

وعلى الرغم مما لهذه الإشارات النبيهة من أهمية في ما يتصل بالفكرة الرئيسة التي تقوم عليها، فإن رأي الباحثين، في نظرنا، يستدعي بسط الملاحظات التالية:

أ ـ لا ينطلق هذان الباحثان من تصور نظري متماسك لطبيعة الوقف، ولموقعه في الصواتة، ولطبيعة صلاته بالتركيب والدلالة والمقام، تصور يكون كفيلا بأن يسند مثل هذا الرأي. ومن الأكيد أن هذا الغياب يقف وراءه انعدام تصور نظري لساني يحدد النحو ومكوناته وطبيعة العلاقة القائمة بين الطرفين. فقد انطلق الباحثان من ملاحظة معطيات بعض النحاة العرب وبعض المؤلفين في مجال إعراب القرآن والقراءات، وبنيا عليها رأيا مفاده أن للوقف أثرا على التركيب والدلالة. وتبقى الدراسة قديمة من حيث التصور والخلفية ومن حيث طريقة التحليل.

ب ـ خلو هاتين الدراستين من أية إشارة إلى البعد الإيقاعي، وهو خلل كبير في نظرنا، وإلى طبيعة قواعد الوقف وصلتها بالإيقاع، ودور الإيقاع في تنظيم القول، وذلك على الرغم مما توفره كتب القراءات والتجويد وكتب البلاغة وخاصة منها ما كتب عن إعجاز القرآن.

ج ـ خلو الدراستين من أي ذكر لأحوال الوقف التي نعتقد أنها قادرة، إذا عولجت بما يلزم من الصرامة العلمية، على كشف صلة الوقف بالإيقاع وعلى طبيعة الوقف الإيقاعية.

د ـ اقتصار الدراستين على أمور جزئية، مهما كانت أهميتها، وعدم توسيع أفقها بتقديم المزيد من الحجج المدعمة للرأي الذي يبدو أنه صائب في عمومه.

2. الوقف ورفع اللبس التركيبي: نود، هنا، أن نثير مسألة في غاية الأهمية. وتقضي هذه المسألة بكون الوقف ضابطا تطريزيا للعلاقات التركيبية. ويتجلى وجه من وجوه ضبطه التطريزي هذا في قيامه بمهمة رفع الالتباس والغموض التركيبيين الناتجين عن امتداد العلاقات التركيبية والوظائف النحوية وانتشارهما على أوسع مدى.

وقد كانت الأدبيات اللسانية قد أشارت، مرات عديدة، إلى دور التنغيم والتقطيع الزمني في رفع مثل هذا الالتباس. ويمكن أن نذكر، في هذا الصدد وعلى سبيل التمثيل لا الحصر، أعمال كل من لوهيست (1960) واوكانور وطولي (1964) وزويكي وصادوك (1975) وهورست (1975) وباتل (1977). وقد انتهى أغلب الدارسين، على الرغم من اختلاف تصوراتهم، إلى أن التنغيم، إن لم يسهم كله في رفع اللبس التركيبي وبذلك تُدرَج ملامح تنغيمية في النحو، فهو، على الأقل، مؤشر مساعد إلى جانب مؤشر أساسي قد يكون هو التركيب نفسه. لكن، لم يكلف أحد نفسه عناء البحث في دور الوقف في القيام بنفس الوظيفة، إلا من تلك الإشارات التي ألمحنا إليها أعلاه. ومن المعلوم أن هذا اللبس يتسبب في تعدد التأويلات، وأنه يكون ناتجا عن عدة عوامل من بينها التعقيد التركيبي الذي حظي بنوع من الاهتمام في إطار صلته بالوقف. فقد انتهت الأبحاث التي تمحورت حول هذا الموضوع إلى دور التعقيد التركيبي في مدة الوقف. وقد انطلقت هذه الدراسات من المسلمة القائلة بأن الوقف يعكس البنية التركيبية للجملة (بنيتها المكونية) ويعلمها. وبالاعتماد على هذا المبدأ الموجه، اعتبر رودر وجينسن (**1972**، **1969**) أن تزايد التعقيد التركيبي يلازمه تزايد مدة الوقف إذ تقترن العلاقات التركيبية الأكثر تعقيدا بمُدَد أطول لوقف التذكر [بر]، وهذه هي نفس الخلاصة التي أعادا صياغتها مؤكدين أن مدة الوقف تتنوع بالنظر إلى التعقيد التركيبي [تر]. ومن جهة أخرى أشارت روشستر

وجيل (1973) إلى توقف "الاضطرابات" في الجمل المركبة على البنية التركيبية للجمل، وإلى تزايد تعطلات الكلام بالنظر إلى تعقيد الجمل، وإلى أن هناك علاقة قوية بين البنيات التركيبية الخاصة وبين تعطلات الكلام [illegible]. وإلى نفس الخلاصة، ذهبت بوتشير(**1980**) حينما أقرت بأن البنية التركيبية للجملة تبدو المتغير الرئيسي الذي يؤثر في مدة الوقف[illegible]. ولأن التصور المتحكم في هذه الدراسات هو، إلى حد كبير، التصور الذي ينظر إلى الوقف باعتباره إنجازا، فإن هذا الأثر المتمثل في مدة الوقف ليس سوى متغير زمني من متغيرات الإنجاز[illegible].

وإذا نحن تأملنا في هذه الأراء، انتهينا إلى القول بأنها تحاول أن تربط مدة الوقف بالتركيب (بالتعقيد التركيبي) وتجعلها ناتجة عنه. إلا أننا لا نعتقد أن طول الوقف يعود إلى التركيب، بل إنه قد يعود إلى الحيز الزمني المطلوب لإدخال ما يلزم من الهواء بعد طول كلام. وبهذا المعنى، فالوقف يطول بارتباط لا مع التعقيد التركيبي، بل بارتباط مع الكلام الطويل الذي استنفد كل المخزون الهوائي. وبعبارة أخرى، إن طول الوقف يعود إلى عامل إيقاعي يتضافر هو والتركيب، أو عامل إيقاعي يوطده التركيب ويرسمه. فالوحدة الإيقاعية الطويلة والمستقلة تستوجب وقفا أطول من وحدة إيقاعية أقصر غير مستقلة عما بعدها. فكلما كان الكلام قصيرا كلما كان الوقف قصيرا، والعكس بالعكس. وحتى حينما قد تثار مسألة الوقف في صلتها باللبس التركيبي، فهي لا تثار إلا عرضا، بل لا تثار إلا للتقليل من أهمية الوقف لأن معلما تنغيميا هو الذي زعم أنه يتكفل بذلك. ففي مثال شبيه بالمثال التالي:

كَلَّمَتْنِي # كَلَّ مَتْنِي

يرى جورج بولاكيا (**1985**)، في ما يشبه نوعا من التناقض أو نوعا من التصحيح، أن وقفا بسيطا يسمح بوضع التمييزات بين هذين "المشتركين

اللفظيين"، وأن مَعْلَماً تنغيميا (لا الوقف بالضرورة) هو الذي يتكفل بهذا التمييز لهامكرر.

لقد بنى التركيب علاقات ووظائف وأدمج جملا في أخرى ولم تسعفه وسائله الخاصة به لإدراج ما يفصل جزءا قوليا عن جزء آخر، وليرفع اللبس. فنتج عن ذلك التباس وغموض استعصى دفعه بواسطة التركيب. فكان الوقف هو الضابط الرافع للبس. وقد ذكر ابن الجزري الأمثلة التي سنعالج بعضها هنا، قائلا:

"من الأوقاف ما يتأكد استحبابه لبيان المعنى المقصود، وهو ما لو وُصِلَ طرفاه لأوهم معنى غير المراد، وهذا هو الذي اصطلح عليه السجاوندي لازم وعبر عنه بعضهم بالواجب[...] ويجئ هذا في قسمي التام والكافي وربما يجئ في الحسن".

"**فمن التام** الوقف على قوله (ولا يحزنك قولهم) والابتداء (إن العزة لله جميعا) لئلا **يوهم أن ذلك من قولهم**، وقوله (وما يعلم تاويله إلا الله) عند الجمهور، وعلى (الراسخون في العلم) مع وصله بما قبله عند الآخرين لما تقدم، وقوله (أليس في جهنم مثوى للكافرين) والابتداء (والذي جاء بالصدق) لئلا **يوهم العطف**، ونحو قوله (أصحاب النار) والابتداء (الذين يحملون العرش) لئلا **يوهم النعت**؛ وقوله (ربنا إنك تعلم ما نخفي وما نعلن) والابتداء (وما يخفى على الله من شيء) لئلا **يوهم وصل** "ما" وعطفها".

"و**من الكافي** الوقف على نحو (وما هم بمؤمنين) والابتداء (يخادعون الله) لئلا **يوهم الوصفية حالا**، ونحو (زين للذين كفروا الحياة الدنيا ويسخرون من الذين آمنوا) والابتداء (والذين اتقوا) لئلا **يوهم الظرفية** بـ"يسخرون"، ونحو (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض) والابتداء (منهم من كلم الله) لئلا **يوهم التبعيض** للمفضل عليهم، والصواب جعلها جملة مستأنفة فلا موضع لها من

الإعراب؛ ونحو (ثالث ثلاثة) والابتداء (وما من إله إلا إله واحد) لئلا **يوهم أنه من مقولهم**، ونحو (وما كان لهم من دون الله من أولياء) والابتداء (يضاعف لهم العذاب) لئلا **يوهم الحالية أو الوصفية**، ونحو (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة) والابتداء (ولا يستقدمون) أي ولا هم يستقدمون لئلا **يوهم العطف على جواب الشرط**، ونحو (ونسوق المجرمين وردا) والابتداء لا يملكون الشفاعة لئلا **يوهم الحال**، ونحو (ولا تدع مع الله إلها آخر) والابتداء (لا إله إلا هو) لئلا **يوهم الو صفية**، ونحو (خير من ألف شهر) والابتداء (تنزَّل الملائكة) مستأنفا لئلا **يوهم النعت**، ونحو (وقالوا اتخذ الله ولدا) والابتداء (سبحانه) لئلا **يوهم أنه من قولهم**، وقد منع السجاوندي الوقف دونه وعلله بتعجيل التنزيه وألزم بالوقف على (ثالث ثلاثة) لإيهام كونه من قولهم، ولم يوصل لتعجيل التنزيه [...]".

"**ومن الحسن** الوقف على نحو قوله (من بني إسرائيل من بعد موسى) والابتداء (إذ قالوا لنبي لهم) لئلا **يوهم أن العامل فيه** (ألم تر)، ونحو (واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق) والابتداء (إذ قربا قربانا)، ونحو (واتل عليهم نبأ نوح) والابتداء (إذ قال لقومه). كل ذلك ألزم السجاوندي بالوقف عليه لئلا **يوهم أن العامل في "إذ" الفعل المتقدم**. وكذا ذكروا الوقف على (وتعزروه وتوقروه) ويبتدئ (وتسبحوه) لئلا **يوهم اشتراك عود الضمائر على شيء واحد**، فإن الظمير في الأولين عائد على النبي (ص)، وفي الآخر عائد على الله عز وجل، وكذا ذكر بعضهم الوقف على (فأنزل الله سكينته عليه) والابتداء (وأيده بجنود)، قيل لأن ضمير "عليه" لأبي بكر الصديق، و"أيده" للنبي (ص)..."[1].

إننا نعتقد أن ابن الجزري والمؤلفين في موضوع إعراب القرآن قد لمسوا ما يمكن أن يترتب على الوقف في مواضيع معينة من وهم وإلتباس وغموض في الدلالة ناتج عن تركيب ملتبس (ظاهره متماثل)، وضمن هذا الأفق، سنفحص عددا من هذه الأمثلة لنقف على كيف يتكفل الوقف بوظيفة دفع الوهم.

ومن الواضح أن هذا الذي ذكره ابن الجزري يستدعي الملاحظات التالية:

أولا، يتعلق الأمر بأنواع الوقف الثلاثة: التام والكافي والحسن. ومن المعلوم أن التام هو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ويستغني ما بعده عما قبله لفظا ومعنى؛ وأن الكافي هو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، لكن المابعد متعلق من جهة المعنى فقط بما قبل، إلا أنه مستغن عما بعده، وأن الحسن هو الذي يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده بسبب تعلقه به لفظا ومعنى.

ثانيا، تتكون الأمثلة التي ذكرها ابن الجزري والأمثلة التي سنذكرها نحن، عموما، من طرفين بسيطين أو مركبين يحتملان، من حيث المبدأ، الوصل مثلما يحتملان **الفصل**.

ثالثا، خص ابن الجزري بعض الأبواب النحوية بإرساء اللبس وزرع الوهم في العبارة اللغوية، وهي **المقول** و**العطف** و**النعت** و**الحال** و**الظرفية** و**الوصفية** و**العطف على جواب الشرط** و**دفع العامل في اللفظ** و**دفع اشتراك عود الضمائر على واحد** و**التبعيض للمفضل عليهم**، فهل يقتصر أمر اللبس على هذه المقولات. أم أن الأمر يتجاوزها ليشمل مقولات أخرى غيرها؟

رابعا، لعله كان من الضروري أن يتصدى العرب القدماء للوقف ودوره في دفع الوهم مخافة أن يقع كل من يقرأ القران (وإذن يقف) في المحظور. ذلك أن للوقف، في التراث العربي، وظيفته تكاد تكون مقدسة إن لم تكن كذلك.

ولنشرع الآن في معالجة بعض الأمثلة. لنتأمل في ما يلي:

(1)أ -تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله. (سورة البقرة الآية 253).

ب -تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض. منهم من كلم الله.

(2) أ -وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله. (سورة النساء الآية 157).

ب -وقولهم إنا قتلنا المسيح عيسى بن مريم. رسول الله.

لعل ما يلفت نظرنا هو أن الزوج (1 أ) و(2 أ) لا يعرف إلا الوقف الختامي، في حين نعاين في الزوج (1ب) و(2 ب) وقفين، أحدهما ختامي والآخر يقع على "بعض" و"مريم". إذن نحن أمام كلامين: أحدهما موصول، والآخر مقطوع. والسؤال هو: لماذا لجأنا إلى الوقف فقطعنا الكلام؟ أو بعبارة أخرى، ماذا فعل كل من الوصل والوقف بالكلامين؟ لو انطلقنا من الكلامين، في حالة وصل، للاحظنا أن الوصل (أو وصل التراكيب) يتسبب في بنيات تركيبية ملتبسة وغامضة. منها بالنسبة إلى (1 أ) أن وصل الكلام ينسج وظائف تركيبية وعلاقات بين المكونات النحوية لا تفضي إلا إلى الغموض واللبس، إذ تسند إلى "منهم" وظيفة البدل من "بعضهم". وقد أشار العكبري (**1987**) إلى أنه يجوز أن يكون "منهم من كلم الله" بدلا من موضع "فضلنا"□□. فتنظم الدلالة بحسب هذه المعطى ليعني الكلام أن من كلمهم الله أفضل ممن لم يكلمهم. وبطبيعة الحال، فإن هذا المعنى الناتج عن هذه البنيات التركيبية مخالف للمقصود. أما (2 أ) فالوصل يؤسس فيها بنية تركيبية تسند فيها إلى كلمة "رسول" وظيفة البدل إذ رأى العكبري أن "رسول الله" بدل أو عطف بيان من المسيح مثله في ذلك مثل "عيسى"□ ﷺ، الشيء الذي يترتب عليه، على المستوى الدلالي، المعنى التالي: يقولون (والضمير يعود على اليهود) إنهم قتلوا رسول الله عيسى بن مريم، وهو معنى مجانب للحقيقة والواقع، وذلك في ما يتصل بالإيهام بأن اليهود كانوا يقرون بأن المسيح رسول الله، وهو إقرار لا أساس له من الصحة، لأن اليهود لم يقروا بأن عيسى بن مريم رسو ل الله، فلو وصلنا عيسى بن مريم برسول الله لذهب فهم من لا مساس له بالعلم أنه من تتمة كلام اليهود، فيفهم من ذلك أنهم

مُقِرُّون أنه رسول الله وليس الأمر كذلك، وهذا التعليل يرقيه ويقتضي وجوب الوقف على ابن مريم وبرفعه إلى التام□ ﷺ.

وعليه، فإننا نحتاج إلى وسيلة نرفع بها هذا الالتباس ونزيل بها هذا الغموض. ولعله من الواضح أن هذه المهمة لا تجد سبيلها إلى الواقع إلا بتغيير العلاقات التركيبية بين الكلمات. وقد كانت تلك الوسيلة وسيلة تطريزية وهي الوقف الذي يعمل إدراجه على دفع البنيات التركيبية الملتبسة الناشئة عن الوصل. هكذا يدرج الوقف بعد كلمة "بعض" في (1ب) فتصير المتوالية "منهم من كلم الله " **جملة استئنافية** مكونة من "منهم" التي هي خبر مقدَّم مكوَّن من شبه جملة (وقد كانت في التركيب السابق بدلا) ومن "من كلم الله" التي تتشكل من مبتدأ مؤخَّر مكوَّن من الاسم الموصول وجملة الصلة ﷺ. مثلما يدرج الوقف بعد كلمة "مريم" في (2 ب) فيترتب على ذلك تنظيم تركيبي مختلف إذ تعتبر كلمة "رسول" مفعولا به لفعل محذوف تقديره "أعني". فقد رأى العكبري أنه قد ينصب على إضمار "أعني" ﷺ.

وفي نفس سياق جوهر الملاحظات السابقة، يمكن تفحص الأمثلة التالية:

(3) أ -لقد كفر الذين قالوا: إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد. (سورة المائدة الآية 73)

ب -لقد كفر الذين قالوا: إن الله ثالث ثلاثة. وما من إله إلا إله واحد.

(4) أ -ولا يحزنك قولهم إن العزة لله (سورة يونس الآية 65).

ب -ولا يحزنك قولهم. إن العزة لله.

وهي أمثلة تعرض البنيات الملتبسة والبنيات الرافعة للالتباس. فـ(3 أ) تكشف، في العبارة "إن الله ثالث ثلاثة وما من إله إلا إله واحد"، عن طبيعة للعلاقات بينها وبين الجزء السابق، إذ الجزء الأول من هذه العبارة (أي: إن الله ثالث ثلاثة) يتصل بما سبقه ويتعلق به باعتباره جملة اسمية لها موقع المفعول به

للفعل "قالوا"، أي مفعولا به. ويترتب على مثل هذا التركيب الذي يشرك هذين الجزئين في الحكم النحوي بناء دلالي فاسد بالنظر إلى المقصود من هذا الكلام. فالحكم بالكفر لا ينسحب على الذين قالوا بأن الله ثالث ثلاثة، بل يشمل، على حد سواء، هؤلاء والذين قالوا ما من إله إلا إله واحد. وهذا غير معقول وغير منطقي. وفي (4 أ) يكشف التحليل النحوي عن أن عبارة "إن العزة لله" شديدة التلازم مع المصدر الذي يعمل عمل فعله، فتكون هذه العبارة بذلك مفعولا به. ويكون ناتج هذه البناءات التركيبية ممثلا في دلالة تفيد أن قولهم "إن العزة لله" تحزن المخاطب بهذه الآية. وهذا بناء دلالي فاسد ساهمت في بنائه تلك العلاقات التركيبية المعينة.

من الجلي، إذن، أن هذين البنائين التركيبيين المولدين لدلالة غير مرغوب فيها يستلزمان التعديل والتصويب، وذلك بإسناد علاقات أخرى إلى هذه الوحدات: بإرخاء علاقات وثيقة وتوثيق علاقات مرتخية. ولا يمكن أن يسند أمر القيام بهذه الوظيفة إلا إلى الوقف. فبمجرد ما ندمج الوقف بعد "ثلاثة"، كما هو الحال (3 ب)، فإن الأمر يستتبع بالضرورة إعطاء وضع تركيبي جديد للجزء الواقع بين الحيز الوقفي الذي تلغى مفعوليته **ويصبح جملة استئنافية**، بدليل أن "من" في "وما من إله" زائدة؛ و"إله" في موضع مبتدإ، والخبر محذوف، أي وما للخلق إله ﷺ. وبمجرد ما ندمج الوقف بعد "قولهم"، كما هو الحال في (4 ب)، فإن الجزء الواقع بين الحيز الوقفي تبطل مفعوليته ويصير جملة استئنافية، إذ يرى العكبري أن "إن العزة" مستأنف، والوقف على ما قبله[ﷺ].

ولا يقتصر الأمر على هذه المقولات النحوية التي يعمل الوقف على استبدالها بمقولات نحوية أخرى تناسب المعنى المراد توصيله بل يتعداها ليشمل مقولات نحوية أخرى، لأن التركيب من غير تطريز لا يؤمن دائما التواصل غير الملتبس.

لنتأمل في الأمثلة التالية:

(5)أ -ولا تدع مع الله إلها آخر لا إله إلا هو. (سورة القصاص الآية 88).

ب -ولا تدع مع الله إلها آخر. لا إله إلا هو.

(6)أ -وكذلك حقَّت كلمة ربك على الذين كفروا أنهم أصحاب النار الذين يحملون العرش ومَنْ حَوْلَه يسبحون بحمد ربك ويؤمنون به. (سورة غافر الآيتان 6 -7)

ب -وكذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا أنهم أصحاب النار. الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم.

إن "لا إله إلا هو" الواردة في (5 أ) غير المسبوقة بوقف لا يمكن إلا أن تكون شديدة التعلق بالمركب "إلها آخر" الذي لن يكون سوى موصوف، ويكون ما يليه صفة له. ومثل هذا التركيب فاسد لأن الدلالة الناتجة عنه فاسدة. كما أن "الذين يحملون العرش..." الواردة في (6 أ) غير المسبوقة بوقف تنسج نفس العلاقات التي نسجت في المثال الذي سبقه، فتكون بذلك صفة للموصوف الذي يسبقها. وهذا أيضا تركيب فاسد لأنه ولد دلالة فاسدة. ومرة أخرى، يتم الاستنجاد بالوقف لإزالة هذا النوع من الالتباس التركيبي -الدلالي. فيفصل الوقف، نتيجة تدخله، ما كان قد اعتبر "صفة" عما كان قد اعتبر "موصوفا" ليسند، بعد ذلك، وظائف وعلاقات جديدة إلى المكونين اللذين كانا مرتبطين. هكذا تصبح "الصفتان" **جملتين استئنافيتين**[xv]، وذلك في المثالين (5 ب) و(6 ب).

ويوظف الوقف أيضا ليغير العلاقات النحوية عملا على رفع اللبس والإشكال، وذلك في الحالة التي قد تسند فيها العلاقات التركيبية إلى **كلمات تؤدي وظيفة الحال**. فلننظر في الأمثلة التالية:

(7) أ -ونسوق المجرمين إلى جهنم وردا لا يملكون الشفاعة. (سورة مريم الآيتان 86 - 87).

ب -ونسوق المجرمين إلى جهنم وردا. لا يملكون الشفاعة.

(8) أ -ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله. (سورة البقرة الآيتان 8 -9).

ب -ومن الناس من يقولوا آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمؤمنين. يخادعون الله.

ومن الملاحظ أننا لو اعتبرنا المثالين (7 أ) و(8 أ) سليمين تركيبيا ودلاليا لانتهينا إلى اعتبار "لا يملكون الشفاعة" في (7 أ) و"ويخادعون الله" في (8 أ) حالين شديدي الاتصال بما يسبقهما: بـ"المجرمين" و"هم" على التوالي. غير أن المكون الدلالي -التواصلي يسفه هذا التركيب ويبطل فاعليته: لأن المعنى في المثال الأول هو أن المجرمين لا يشفع لهم أحد؛ ولأنه في المثال الثاني يفيد نفي خداع من ليس بمؤمن، وكأن المؤمن هو الذي يخادع الله. فكان لحضور الوقف أثره المنظم للتركيب والعلاقات بين الكلمات، فتم إبطال بعض العلاقات من مثل العلاقات بين "الحال" و"ذي الحال" ليتم بالضرورة إلغاء هاتين المقولتين بتأثير واقع الفصل الذي أحدثه الوقف (وهو هنا حسب العرب القدامى **وقف كاف للبيان**)، وليؤسس نسقا آخر من العلاقات البديلة التي تتلاءم والوقف، والتي جعلت من المكونات الواقعة بعد الوقف مكونات تندرج ضمن مقولة كبرى هي الجملة الاستئنافية [ر]، هذا على الرغم من أن العكبري يُعرب "لا يملكون" حالا [ر]، إلا أنه يرى من جهة أخرى بخصوص المثال (8 ب) أنه لا يجوز أن تكون الجملة حالا في الضمير في آمنا لأن آمنا محكي عنهم بـ"يقول" فلو كان "يخادعون" حالا من الضمير في "آمنا" لكانت محكية أيضا، وهذا حال لوجهين

أحدهما: أنهم ما قالوا آمنا وخادعنا والثاني أنه أخبر عنهم بقوله: يخادعون: ولو كان منهم لكان: تخادع□ ﷺ.

وقد يقيِّد الوقف التركيبَ، وذلك بتقييده للضمير العائد، مخافة الالتباس ودفعا لأي صنف من أصناف التوهم، خاصة إذا علمنا أن الضمير من الإشاريات أو المبهمات. لنتأمل في الأمثلة التالية:

(9) أ -فأنزل الله سكينته عليه وأيده بجنود لم تروها. (سورة التوبة الآية 40).

ب -فأنزل الله سكينته عليه. وأيده بجنود لم تروها.

(10) أ -لتؤمنوا بالله ورسوله وتُعَزِّرُوه وتُوَقِّرُوه وتُسَبِّحُوه بكرة وأصيلا. (سورة الفتح الآية 9)

ب - لتؤمنوا بالله ورسوله وتعزروه وتوقروه. وتسبحوه بكرة وأصيلا.

يتعلق الأمر، هنا، **بالتباس الضمير أو العائد** الذي يترتب على عدم اللجوء إلى الوقف لبنينة الكلام. ففي المثال (9 أ) يلتبس الضمير، في حالة الوصل، في "عليه" مع الضمير في "أيده" فيعتقد أن الأمر يتعلق بنفس الضمير الذي يعود على نفس الشخص. ونفس الشي يقع في المثال (10 أ) إذ يشكل أمر الضميرين في "توقروه" و"تسبحوه" بحيث لا يضبط على ماذا يعود هذان الضميران. ويتأكد ذلك، حسب العكبري، في أن الهاء في(9 أ) (أي في "عليه") تعود على أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأنه كان منزعجا، وأن الهاء (في "أيده") تعود على النبي (ص)□ ﷺ، وأن الضمير الثاني في (10 أ) (أي في "تسبحوه") يعود على الله تعالى. وحتى لا يقع هذا الالتباس بين هذين الضميرين تم إدراج الوقف للفصل بينهما□ ﷺ. ولعل الخلط بين عود الضميرين في كل مثال من المثالين يعود بالدرجة الأولى إلى عامل العطف، إذ هو المتسبب في مثل ذلك الغموض. ويأتي الوقف ليلغي المشاركة في الحكم، وليصحح قضية العائد ويقيد كل تأويل دلالي. وفي

مثل هذا السياق تتوفر أمثلة عديدة يلعب فيها توزيع العطف دورا مخلخلا للدلالة الشي الذي يعني أن التركيب ذاته قد عجز عن الضبط فبات يتطلب حضور الوقف لتستقيم العلاقات التركيبية والتأويل الدلالي.

إن العطف لا يعني بالضرورة وصل الكلام، بل قد يعني فصله بإدراج حيز شاغر لئلا يلتبس الكلام ويشكل أمره. لنلاحظ الأمثلة التالية:

(11) أ -أليس في جهنم مثوى للكافرين والذي جاء بالصدق وصدق به أولائك المتقون. (سورة الزمر الآيتان 32 -33)

ب -أليس في جهنم مثوى للكافرين. والذي جاء بالصدق. وصدق به أولائك المتقون.

(12) أ -واتل عليهم نبأ ابني آدم بالحق إذ قربا قربانا. (سورة المائدة الآية27)

ب -وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيَ آدَمَ بِالحَقِّ. إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانَاً. (سورة المائدة)(علامة السكون على ميم "عليهم"؟)

يبدو أن العطف في (11 أ) و(12 أ) قد لعب دور أداة واصلة ورابطة بين جزئي الكلام، فيكون لهما بالضرورة، في هذا المثال وذاك، نفس الحكم النحوي ونفس الحكم الإعرابي. إذ يشارك الجزء اللاحق، بطبيعة الحال، الجزء السابق في الحكم. ومن هنا سيشارك "الذي" ما يسبقه أي "الكافرين" في الحكم والمصير ترتر، أو أن الظرف "إذ" قد اعتبر معمولا للفعل "واتل"، مع أن هذا الأمر ليس صحيحا لأن الظرف ليس معمولا للفعل لأن زمن التلاوة (وهو عهد النبي (ص) غير زمن التقريب (عهد ابني آدم) ترتر. وهذان التركيبان بينا الخطأ باعتبارهما يولدان دلالة لا بيئة لها في مجموعة ثقافية ودينية معينة. وهكذا فشل التركيب في تأمين الدلالة، فلم يكن بد من الالتجاء إلى التطريز

الذي يبدو أن اللغة العربية قد أوكلت إليه أمر رفع الالتباس وإزالة الغموض (التعقيد) التركيبي.

إن الدور التنظيمي للتركيب الذي أنيط بالوقف لا يشمل فقط هذه المقولات النحوية والعلاقات التي تنسجها مع غيرها، بل إنه يشمل مقولات أخرى. هكذا، قد نتوهم أن كلمة ما قد تشغل **وظيفة فاعل** إذا نحن لم ندرج حيزا وقفيا، ولتوضيح ذلك، نورد المثال التالي:

(13) أ - قال الله على ما نقول وكيل. (سورة يوسف الآية 66).

ب - قال. الله على ما نقول وكيل.

يوضح هذا المثال كيف أن الوصل الذي يوهم بأن كلمة "الله" فاعل للفعل "قال" فلزوم وكيد التعلق بين الفاعل والمفعول قد خلق مثل هذا التركيب الذي أنتج دلالة فاسدة وكأن الله وكيل على ما يقوله، وهو أمر غير معقول ولا مقبول. ويظهر فساد هذا التركيب إذا علمنا أن فاعل فعل "يقول" ضمير مستتر وهو يعقوب عليه السلام. وحتى يصح التركيب ويسمح بتوليد الدلالة السليمة والمقبولة وجب إدراج الوقف (وقفة لطيفة على حد تعبير الزركشي) [1] بعد "قال" ليكون لفظ الجلالة مبتدأ وتكون الجملة الإسمية في محل نصب مفعولا به، فيصير المعنى معقولا ومقبولا. غير أننا نعلم أن المفعول به شديد التعلق بالفاعل والفعل، وأن فصله عنهما حتى بتلك "الوقفة اللطيفة" أمر غير مقبول نحويا. إلا أن ذلك فيما نعتقد قد يُعد مرخصا به للوقف المزيل للالتباس والغموض والناسج لصلات تركيبية أخرى غير تلك التي جاء بها التركيب، أو الكاشف عن الصلات العميقة في مجال التراكيب المعقدة. إن الوقف يفرض على التركيب إعادة نسج العلاقات النحوية تفاديا لالتباس تركيبي.

وعلاوة على ذلك، أوردت كتب التفسير وعلوم القرآن أمثلة أخرى يبرز فيها دور الوقف المؤطر للكلام والموجه للتأويل التركيبي والدلالي، ومن ذلك

الوقف الذي يعرض مقولة أخرى من المقولات النحوية، ويتعلق الأمر **بالأمر**. لننظر إلى المثال التالي:

(14) أ -يوسف أعرض عن هذا واستغفري لذنبك.(سورة يوسف الآية29)

ب -يوسف أعرض عن هذا. واستغفري لذنبك.

تعرض (15 أ) حالة يتم فيها الوصل بين فعلين للأمر، وقد تكفل واو العطف بتحقيق ذلك الوصل، مع أن الأمرين لا يخصان نفس الشخص ويظهر ذلك من ضميري المخاطب في الفعلين معا، إذ يخاطب المذكر ثم يخاطب المؤنث. فالأمر الأول موجه إلى يوسف، بينما الأمر الثاني يخص المرأة. غير أن الفصل بين الأمرين، مع ذلك، لا يتبين. لقد أمر يوسف "بالإعراض وهو الصفح عن جهل من جهل قدره، وأراد ضره، والمرأة أُمرت بالاستغفار لذنبها لأنها همت بما يجب الاستغفار منه، ولذلك أمرت به؛ ولم يهم بذلك يوسف عليه السلام، ولذلك لم يؤمر بالاستغفار منه، وإنما هم بدفعها عن نفسه لعصمته"[سه تر]، ولهذا السبب كان من الضروري إدراج الحيز الوقفي للتمييز بين الأمرين، والإلغاء العملي لوظيفة العطف التي تشرك الطرفين في نفس الحكم.

كما يبدو أن **الفصل بين الخبرين** من الأشياء التي يؤكدها العلماء لأن الوصل والعطف معا، مرة أخرى، ينتجان الالتباس والغموض، ويلحقان بالتركيب بعض الارتباك. لنتمعن في المثال التالي:

(15) أ -ولقد همت به وهم بها .(سورة يوسف الآية 24) .

ب -و لقد همت به. وهم بها.

فبما أن الأمر يتعلق بالإخبار بأمرين أحدهما يخص يوسف والآخر يخص المرأة، وليست هناك مشاركة بينهما في الحكم، لأن كل واحد قد قام بفعل، فقد تم إدراج الحيز الوقفي بين الخبر المتعلق به والخبر المتعلق بها حتى وإن كان هناك ما يدعو من أسباب نحوية إلى الوصل. هذا فضلا عما بين التركيبين

اللذين يفصل بينهما الوقف من ازدواج أو تواز؛ وهذا أمر عالجناه في كتابنا **في التنظيم الإيقاعي للغة العربية**.

إن الوقف والوصل يؤديان دورين متعارضين، فإذا كان الوصل يعقد بين المكونات علاقات نحوية معينة ويرجح تأويلات تركيبية ودلالية، فإن الوقف، من جهته، يعقد علاقات نحوية أخرى ليؤمن التركيب السليم وليصون الدلالة ويحصنها. إن الوصل ينشىء علاقات ينفيها الوقف الذي ينشىء علاقات أخرى. وإذا حدث أن عوض الوصلُ الوقفَ، فإن تلك العلاقات التي أسسها الوقف تذهب بذهابه، وإذا ذهبت اختل معها التركيب وفسد، وضاعت الدلالة. ومن هذا المنطلق، يكون الوقف محصنا للتركيب والدلالة معا حينما يعجز التركيب عن القيام بذلك على الوجه الأتم.

نستنتج من هذا القسم أن وصل الكلام السليم تركيبيا قد يؤدي إلى لبس وغموض تركيبيين، إذ يترتب عليه نسج علاقات نحوية وإسناد وظائف ومواقع تركيبية تنجم عنها دلالات فاسدة. وبذلك يفشل التركيب في تأمين العلاقات النحوية، وفي رسم الحدود السليمة تركيبيا بين المركبات، وفي تأمين الدلالة وصيانتها. فلم يكن إلا الوقف، باعتباره وسيلة تطريزية، لينهض بهذه الأعباء فيرفع اللبس والغموض التركيبيين اللذين يشملان مقولات وعلاقات تركيبية عديدة، وذلك بقطع علاقات التعلق وتوثيق علاقات كانت مقطوعة أو مرتخية. ويتم ذلك بإدراج وقف، رغم أن التركيب لا يستسيغ مثل هذا الوقف المدرج. ونعتقد أن أمر رفع الالتباس والغموض هو الذي رخص للوقف بالاندراج في المواقع التي يقال بأن الفصل محرم فيها بسبب شدة التلازم بين المكونات. وقد يصح القول بأن الوقف يؤدي مهمته حتى وإن تسبب في بعض الإخلالات النحوية التي لا تكون لها عواقب على الدلالة. وفضلا عن ذلك، يلزمنا أن نشير إلى خاصية أخرى للوقف وتتمثل في أنه يتدخل، حينما تلتبس التراكيب، ليعدل

العلاقات التركيبية ويبنينها من جديد. إنه يقوم بتحسينها وتجويدها، أي بالرفع من جودتها التركيبية. وتأسيسا على ما سبق، فإن التركيب يعيد النظر، بفعل الوقف، في ما أسسه من علاقات وما بناه من وظائف، وكأن الوقف أصبح مصفاة تطريزية (صواتية) تراقب ما ينتجه التركيب وتقوم بضبطه. وهكذا يكون الوقف ضابطا تطريزيا للتركيب.

3. **الوقف مؤسس للعلاقات التركيبية:** نخصص هذا القسم لنعرض وجهة نظر ولنحاول التأسيس لها. وتقضي وجهة النظر التي نرمي إلى بسطها والتدليل عليها بأن الوقف قد يتسبب في إحداث العلاقات النحوية وتحديد المواقع التركيبية. فإدراج الوقف هنا أو هناك من شأنه أن يتسبب في الكثير من الوجوه النحوية والإعرابية التي تتعدد بتعدد مواضع الوقف وتنويعها. إذ من الملاحظ أن الكثير من الآيات قد استوقفت علماء اللغة والنحاة والقراء وعلماء التفسير بسبب ما أحدثته موضعة الوقف من بنينات متعددة لهذه الآيات وتنظيم تركيبي ودلالي لها. وهذا يعني أن البناء التركيبي لا يقوم على ما يستوجبه التركيب ذاته، بل إنه، في الحالات التي سنتوقف عندها، يقوم على الوقف باعتباره مكونا مؤسسا للعلاقات التركيبية. وقولنا بذلك يعني أن الوقف، حينما يدرج، في موضع ما محدد، يتسبب في نسخ علاقات تركيبية معينة ليجد التركيب نفسه مجبرا على القيام ببناءات تركيبية جديدة ما كانت لتكون لولا الوقف الذي كان يضطلع في القسم السابق بدور المصفاة والمراقب، وها هو الآن يضطلع بدور باني العلاقات التركيبية، أو بدور باعث التركيب على وضع تلازمات لفظية جديدة.

ولنبدأ بمثال من سورة البقرة:

(16) ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين . (سورة البقرة الآية2) .

فقد شغلت هذه الآيات المفسرين بخصوص مواضع الوقف المحتملة وأثر أي اختيار على العلاقات التركيبية، فكان أن توزعت الوقوف كما يلي :

(17) أ -ذلك الكتاب. لا ريب فيه. هدى للمتقين.

ب - ذلك الكتاب. لا ريب. فيه هدى للمتقين.

ج - ذلك الكتاب لا ريب فيه. هدى للمتقين.

د -ذلك الكتاب لا ريب. فيه هدى للمتقين.

يبدو أننا بإزاء أربع حالات لتوزيع الوقف في هذا القول: ففي (17أ) و(17ب) تم إدراج الوقف ثلاث مرات، أي أن الكلام قد تم تقطيعه إلى ثلاثة "مركبات صواتية"، كل "مركب صواتي" منها ينتهي بإدراج حيز وقفي. أما في (17ج) و(17د) فإن الكلام تم تقطيعه إلى "مركبين صواتيين" ينتهي كل واحد منهما بإدراج حيز وقفي. ومن الملحوظ أن موضعة الحيز الوقفي قد أفسحت المجال لكلمات هذه المتوالية الصوتية لأن تنسج علاقات تركيبية مختلفة. وهكذا، ف(17 أ) يتكون "مركبها الصواتي" الأول من جملة مكونة من مبتدأ وخبر، ويتكون "مركبها الصواتي" الثاني من جملة استئنافية توكيدية أو أنها في محل رفع خبر ثان لاسم الإشارة "ذلك"، ويتكون "مركبها الصواتي" الثالث من مبتدأ محذوف تقديره "هو" وخبر وشبه جملة. أما (17ب) فيتكون "مركبها الصواتي" الأول من جملة مكونة من مبتدأ وخبر، و"مركبها الصواتي" الثاني من جملة استئنافية توكيدية تتكون بدورها من لا النافية للجنس وريب اسمها والخبر محذوف تقديره "موجود"، و"مركبها الصواتي" الثالث من جملة اسمية مكونة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر وهو "هدى" و"للمتقين" متعلق بـ"هدى". فيما تتكون (17ج) من "مركب صواتي" أول يتشكل من جملة اسمية مكونة من مبتدإ ("ذلك") وخبر ("لا ريب فيه: جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ)، ومن "مركب صواتي" ثان

يتشكل من جملة اسمية مكونة من خبر "هدى" لمبتدأ محذوف تقديره "هو". وهذا هو الوجه الأول الذي ذكره العكبري متحدثا عن "فيه" معتبرا إياه في موضع خبر "لا"، وهو متعلق بمحذوف، تقديره: لا ريب كائن فيه، فتقف حينئذ على "فيه"□ تر. و(17د) يتكون "مركبها الصواتي" الأول من مبتدأ يشمل البدل والحال، و"مركبها" الثاني من خبر. وهذا هو الوجه الثاني الذي أتى به العكبري والذي اعتبر فيه "لاريب" آخر الكلام، وخبره محذوف للعلم به، ثم تستأنف، فتقول: فيه هدى، فيكون "هدى" مبتدأ و"فيه" الخبر، وإن شئت كان "هدى" فاعلا مرفوعا بـ " فيه"، ويتعلق "في"، على الوجهين بفعل محذوف لهـ تر.

من الجدير بالملاحظة، إذن، أن (17 أ) و(17ب) تكونان ثلاث جمل مستقلة يتلو بعضها البعض الآخر، لكن الكلمات المكونة لها قد وزعت توزيعا مختلفا: فمرة تم وصل "فيه" بـ"لا ريب" وفصلها عن "هدى للمتقين"، ومرة أخرى تم وصل "فيه" بـ"هدى للمتقين" وفصلها عن "لا ريب". أما (17ج) فقد وصلت بين الجزئين الأولين اللذين فرقت بينهما (17أ)، فيما وصلت (17د) بين الجزئين اللذين فصلت بينهما (17ب). ومن جهة أخرى، لو قارنا بين "المركب الصواتي" الأول من "المركبين الصواتيين" الأول والثاني من (17 أ)، وهي مركبات تحتوي على نفس الكلمات، لوجدنا أن تلك الكلمات قد شكلت جملة اسمية لا غير في (17ج)، بينما شكلت في (17أ) جملة اسمية (أو مبتدأ) وجملة استئنافية (أو خبرا). وإذا واجهنا بين "المركبين الصواتيين" الأولين في (17ب) و"المركب الصواتي" الأول في (17د)، وهي مركبات تتكون من نفس الكلمات، لانتهينا إلى تبيان أن نفس الكلمات تشكل جملة اسمية في (17د) وجملة اسمية تعقبها جملة استئنافية مكونة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها. أما المواجهة بين (17أ) و(17ب) فتبين أنه على الرغم من أن "المركبين الصواتيين" الثانيين فيهما

متغايران إذ هو "لاريب فيه" في (17أ) و"لا ريب" في (17ب)، فإنما يشكلان معا جملة استئنافية.

وقد حلل ابن الأنباري هذه الآية ذاكرا الوقوف المحتملة والأحكام المسندة إليها، فقال: "والوقوف على (الكتاب) قبيح لأن (لا ريب فيه) صلة (الكتاب)، والصلة والموصول بمنزلة حرف واحد، فإن جعلت (لا ريب فيه) خبرا لـ(ذلك) لم يحسن الوقف أيضا على (الكتاب) لأن المرفوع مضطر إلى رافعه. والوقف على (لا) قبيح لأنها ناصبة لما بعدها مضطرة إليه. وفي (هدى) سبعة أوجه: الرفع بإضمار "هو" كأنك قلت "هو هدى للمتقين"، فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على (فيه)، ولا يتم لأن (هدى) مع رافعه متعلقان بالأول، والوقف على "الريب" قبيح لأن "فيه" خبر التبرئة، فهي مضطرة إلى ما قبلها. و**الوجه الثاني** أن ترفع (هدى) بـ(ذلك)، فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على "الريب" ولا على (فيه) لأنهما خبران لما قبلهما، والخبر مضطر إلى الذي خبر به عنه. و**الوجه الثالث** أن ترفع (هدى) على الاتباع لموضع (لا ريب فيه) كأنك قلت "ذلك الكتاب حق الهدى"، فعلى هذا المذهب لا يتم الوقف على "الريب" ولا يحسن، ويحسن الوقف على (فيه) لأن "الهدى" ليس بخبر لما قبله. و**الوجه الرابع** أن ترفع "الهدى" بـ(فيه) فيتم الكلام على قوله (لا ريب) ثم تبتدئ (فيه هدى للمتقين) ويكون معنى (لا ريب) لا شك. قال أبو بكر: وحكي أن رجلا من النحويين طعن على هذا المذهب وقال: الوقف على (لا ريب) خطأ لأن (الكتاب) لا عائد له في صلته وصفته، ومستحيل أن تخلو الصلة والصفة من عائد على الموصول والموصوف. قال أبو بكر: وهذا تقحم منه وتعسف شديد لأن جماعة من أهل النحو ترتضي مذاهبهم، عرف هذا من جوابهم وأخذه الناس عنهم بالقبول، ولم يذهبوا إلى أن (الكتاب) خلا من عائد في صلته وصفته، لكنهم أضمروا محلا تتصل به هاء. فالمحل خبر التبرئة، والهاء عائد على (الكتاب)، وألقي المحل

والهاء، لوضوح معنييهما، ولو ظهرا في اللفظ لقيل: "لا ريب فيه فيه هدى" فكان الاختصار في هذا الموضع أولى وأشبه إذ خبر التبرئة لا يستنكر إضماره في حال نصب الاسم ولا رفعه... فهذا وجه صحيح في العربية غير بعيد في قياس أهل النحو وترتيبهم. و**الوجه الخامس** أن تنصب (هدى) على القطع من (ذلك). و**الوجه السادس** أن تنصبه على القطع من (الكتاب). و**السابع** أن تنصبه على القطع من الهاء في (فيه). فعلى هؤلاء الثلاثة الأوجه لا يحسن الوقف على "الريب" ويحسن على (فيه) ولا يتم لأن المقطوع متعلق بالمقطوع منه. والوقف على (هدى) قبيح لأن اللام صلته وهو ناقص مضطر إليها□ تر.

هكذا يظهر أن الوقف قد وزع الوظائف النحوية التى تلائم المواقع التي أدرج فيها، ونسج العلاقات التي أفرزها هذا الوضع الجديد، فهيكل، انطلاقا من الموضع الذي أُدرج فيه، الكلمات وذلك بوسيلتين متكاملتين هما: تفكيك العلاقات التي شكلها وقوعه في موضع ما، وتعليق الكلمات ببعضها البعض اعتمادا على الموضع الجديد الذي صار يشغله. ومن ثمة، أصبح من الضروري التساؤل عن مدى تنظيم الفضاء الفارغ للفضاء الممتلئ وتشكيله، وعن الغاية المتوخاة من مثل هذا التنظيم، وعن الدور الذي قد يسند إلى الصواتة غير القطعية في صوغ التركيب وتوجيهه وضبطه وتقييده. إن زحزحة الوقف من موضعه زحزحة للعلاقات التركيبية السابقة وتغيير لها، وإذن إعادة بناء علاقات جديدة في ضوء هذا المتغير الزمني المسمى بالوقف.

إن الوقف، إذن، موجه للتركيب وله عليه آثار بادية وبارزة تسري في ثنايا التراكيب وتلفها وتبرزها وتطرحها حتى لا يكاد يبقى للوقف وجود، فلا ترى "العين" غير "السطح" الذي يمثله هنا التركيب. لنلاحظ هذين المثالين:

(18) أ -قال فإنها محرمة عليهم أربعين سنة. يتيهون في الأرض. (سورة المائدة الآية 26).

ب -قال فإنها محرمة عليهم. أربعين سنة يتيهون في الأرض.

فإذا وقفنا على "سنة" كما في المثال (18أ)، كان معنى الكلام أنها محرمة عليهم طوال هذه المدة، أما إذا وقفنا على "عليهم"، كما في المثال (18ب)، كان المعنى أنها محرمة عليهم أبدا، وتكون "أربعين سنة" تمييزا متعلقا بالفعل الذي يعقبه. وقد رأى العكبري أن "أربعين سنة" ظرف لمحرمة. فالتحريم على هذا مقدر، و"يتيهون" حال من الضمير المجرور. وقيل: هي ظرف لـ"يتيهون"، فالتحريم على هذا غير مؤقت[تر]، فيما ذكر ابن الأنباري أن "أربعين سنة" ينصب من وجهين. إن شئت نصبها بـ(محرمة عليهم) فلا يتم الوقف على (عليهم). وإن شئت نصبها بـ(يتيهون في الأرض). فعلى هذا المذهب يتم الوقف على (عليهم)[ير]. ومغزى هذا الكلام أن الوقف هو الوسيلة التي تؤسس علاقات نحوية.

وقد أوردت كتب إعراب القرآن أمثلة عديدة فيما يتصل بما كانوا يسمونه بـ**توجيه الإعراب** وما نرده إلى عامل الوقف الذي يبدو واضحا أن لإدراجه أو عدم إدراجه تأثيرا مباشرا على العلامة الإعرابية التي تتغير تبعا للإدراج أو عدمه. فالوقف هو الموجه للعلاقات والوظائف التركيبية ووضع العلامات الإعرابية.

لنبدأ بملاحظة الأمثلة التالية:

(19) أ -يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزا عظيما. (سورة النساء، الآية 75).

ب - يا ليتني كنت معهم. فأفوزُ فوزا عظيما.

(20) أ -ويذهب غيظ قلوبهم ويتوبَ اللّه على من يشاء. (سورة التوبة، الآية 15).

ب -ويذهب غيظ قلوبهم. و يتوبُ اللّه على من يشاء.

(21) أ -قال ربي إني أخاف أن يكذبوني ويضيق صدري ولا ينطلق لساني. (سورة الشعراء، الآيتان 12 -13)

ب -قال ربي إني أخاف أن يكذبوني. ويضيق صدري ولا ينطلق لساني.

فالأمثلة (19 أ) و(20 أ) و(21 أ) أمثلة تندرج ضمن الوصل إذ لم يقطع أي جزء قولي من الجزئين عن الجزء الآخر، بينما تندرج الأمثلة (19 ب) و(20 ب) و(21ب) ضمن الوقف، إذ تم قطع الجزئين عن بعضهما البعض. والملاحظ هنا أن كلا من الوصل والوقف يستلزم حركة إعرابية ووظيفة نحوية وعلاقات تركيبية معينة. هكذا، نلاحظ في المثال (19 أ) أن القول موصول الأجزاء، وأن وصله استتبع أن يكون الفعل الذي يعقبه منصوبا لأنه واقع في جواب التمني وهو موضع يستوجب الأمرُ فيه نصبَ الفعل، والوقف على (كنت معهم) غير تام لأن (فأفوز) جواب التمني□ ير. وفي المثال (20 أ) نلاحظ أيضا أن القول موصولة حلقاته، فكان أن استوجبت عملية الوصل نصب الفعل "يتوب" إما على الصرف (أي الخلاف)، لأن حكم "يعذبهم" و"يخزيهم"، وهو حكم العقاب، مخالف لحكم "يتوب" الذي هو "متوبة"، وإما أن يكون نصب "يتوب" على إضمار "أن" محذوفه قبل الفعل. ويكون المعنى كالآتي: قاتلوهم يعذبهم الله ويخزيهم، في حين يتوب على من يشاء. وكان ابن الأنباري قد لاحظ أن الأعرج وابن أبي إسحاق يقرآن: (ويتوب الله) بالنصب، وعلى هذا المذهب لا يوقف على (ويذهب غيظ قلوبهم) لأن (ويتوب) منصوب على الصرف عن قوله (يعذبهم الله) و(يخزيهم) ير ير. وفي المثال (21 أ) لا تنقطع أجزاء القول، فترتب على ذلك أن تم نصب الفعل "يضيقَ" باعتباره معطوفا على "أن يكذبوني" المنصوبة لئلا يقع الفصل بين المنسوق عليه والمنسوق تر ير. وبذلك يكون المعنى كما يلي: إني أخاف أن يكذبوني، وأخاف أن يضيق صدري، ولا ينطلق لساني.

وأما في المقابل، فإن المثال (19ب) قد قُطع إلى طرفين بسبب الوقف الذي غير بنية القول معدلاً العلاقات النحوية التي شكلها الوصل ليؤسس لنفسه علاقات أخرى. فكان من مفعوله أن أدرج الوقف بعد"معهم" ليسند إلى "فأفوز" وظيفة نحوية جديدة هي الاستئناف، فيصير المعنى كالآتي: يا ليتني كنت معهم وفوزي فوز عظيم في ذلك الآن. وفي هذا الباب يقول ابن الأنباري: "وقد روي عن بعض القراء (فأفوزُ) بالرفع، فله في هذا مذهبان: إن شاء قال: رفعته على معنى "يا ليتني أكون فأفوز، لأن الماضي في التمني بمنزله المستقبل. وذلك أن الرجل لا يتمنى ما كان، إنما يتمنى ما لم يكن، فعلى هذا المذهب لا يتم الوقف أيضا على (كنت معهم) لأن (فأفوز) نسق. والوجه الثاني أن يكون (فأفوز) مرفوعا على الاستئناف. فعلى هذا المذهب يحسن الوقف على (كنت معهم) ولا يتم لأن الفاء تتصل بما قبلها" [1]. وفي المثال (20ب) يتم فصل القول إلى جزئين بسبب الوقف الذي يقع على "قلوبهم"، فيتسبب إدراج هذا الوقف في رفع "يتوب" باعتباره يشكل جملة استئنافية. وقد اعتبر ابن الأنباري (ويذهب غيظ قلوبهم) وقفا حسنا ثم يُبتدأ بـ (ويتوب الله) بالرفع[2]. وفي المثال (21ب) يُدرَج الحيز الوقفي مباشرة بعد "يكذبوني"، الشيء الذي يؤدي إلى رفع الفعل "يضيق" على الاستئناف، فيكون المعنى: إني أخاف يكذبوني، ومن أجل ذلك يضيق صدري ولا ينطلق لساني. وهكذا فمن رفع (ويضيق صدري) وقف على (يكذبوني) وابتدأ (ويضيق صدري)[3]؛ إلا أن للفراء رأيا آخر مفاده أن من رفع (يضيقُ) جعله نسقا على (أخاف) كأنه قال: إني أخاف تكذيبهم ويضيق منه صدري. فعلى هذا المذهب لا يحسن الوقف على (تكذبوني) [4].

من الواضح، إذن، أنه يتم إسناد وظيفة تركيبية إلى كلمة لم تكن لها فيتغير موقعها النحوي بغض النظر عن طبيعة المقولة النحوية الأساسية التي كانت تنتمي إليها قبل إدراج الوقف. وبتغيير المواقع تتغير الوظائف ويتمايز

التركيبان (الخالي من الوقف والمتضمن له). وكأن إدراج الوقف يقيد التركيب ويوجهه، وعدم إدراجه يحرره.

هكذا، نتمكن، من خلال تحليلنا هذا، من الوقوف على الاستنتاجات التالية:

1. بدون وقف، تنسج الكلمات فيما بينها علاقات نحوية مخصوصة وتسند إليها وظائف معينة. وقد يكون التركيب بمفرده، هو المؤسس لهذه العلاقات والواضع لهذه الوظائف.

2. حالَ الوقف يتكسر ذاك البناء التركيبي ويتخلخل لتعقد الوحدات صلات من طبيعة أخرى مغايرة للصلات التي كانت قائمة في التركيب "الأصلي".

3. الوقف هو الواضع لهذه العلاقات الجديدة والضابط لتجاورها وتماسكها الجديدين، أو أنه باعث للتركيب على نسخ علاقات وتعويضها بأخرى.

4. تأسيس العلاقات التركيبية لا يعهد به إلى التركيب دائما، بل يُعهد به إلى **الوقف** الذي يقوم به **بتوسط** التركيب.

وقد بدا أن تراثنا المتصل بإعراب القران قد كان معينا لنا، باعتباره مادة خاما، في التدليل على فرضيتنا وتأكيدها، وهي الفرضية التي لا نشك في أنها قد تأكدت، بهذه الحجة، وانتصبت حقيقة ماثلة أمام الأبصار والبصائر. وتقضي هذه الفرضية، في نهاية الأمر. بإلغاء الوقف لعلاقات تركيبية واستعماله التركيب لبناء علاقات أخرى تنسجم والترتيب الجديد الذي أحدثه.

3. خلاصة: لقد بدأنا هذا الدراسة بفرضيات كنا نتوخى من خلال اختيارها التأكد من صلاحيتها، فكان أن انتهينا إلى الاستنتاجات التالية:

1 -لا يقتصر أمر الوقف على الجانب الصواتي، ولا يكشف تصرفه عن تحكم التركيب فيه، كما هو مألوف في الأدبيات اللسانية، وإنما يكشف عن دوره في تنظيم القول وبناء المكون التركيبي. فكان أن تم رفع اللبس بعونه الشديد، وكان أن أجبر التركيب على إعادة نسجه للعلاقات التركيبية. وأخيرا كان الوقف المرخِّصَ لخرق القواعد التركيبية.

2 -تبين لنا ما للوقف من دور حاسم في رفع اللبس التركيبي، أي إعادة بنينة اللغة وتنظيم القول بإسناد علاقات ووظائف جديدة إلى الكلمات حتى يزول اللبس. حتى إنه يصح القول بأن الوقف قد صار مصفاة أو عاملا مراقبا لسلامة التركيب في إيفائه بأسلم دلالة وفي أسلم مقام. إن الوقف يكشف، إذن، عن عطب ناتج عن التركيب يترتب عليه اللبس وكأن التركيب وحده غير قادر على تأمين سلامة التواصل وغير قادر على رفع الالتباس. بهذا المعنى، لا يرفع اللبسَ التركيبي إلامستوى فوق -قطعي أو تطريزي أو إيقاعي.

3 -اتضح لنا أن إدراج الوقف في مواضع ما من شأنه أن يغير العلاقات التركيبية والوظائف. فيكون الوقف، بذلك، باعثا للتركيب على إعادة النظر في نسج العلاقات التركيبية. وعليه، فبإيعاز من متطلب الوقف تمت إعادة بناء التركيب. وهكذا يساهم الوقف في إثراء التركيب وإغنائه وخلق أوجه نحوية جديدة. بل إنه يسهم في تقديم خدمات للتركيب الذي استنجد بالصواتة لتشغل موقعها وتؤدي دورها الطبيعي في تنظيم الكلام وضبطه ضبطا تركيبيا ليفضي إلى الدلالة التي يتطلبها المقام والسياق.

4 -للتنظيم الإيقاعي سلطته على القول. إنه حاضر في الكلام باستمرار. غير أن حضوره قد يكون ضعيفا أو شفافا فيتضاءل دوره، أو أنه يعظم فيصير دوره وازنا وكثيفا. وفي كل الحالات، فإن الإيقاع يبقى الإطار المنظم للأقوال، يبنيها بمفرده أو بتوسط التركيب.

5 -إذا كان للوقف دور في البناء التركيبي (لمقولاته ولبناء علاقات وحداته) فلا شك أنه يتسبب في إحداث بعض قواعد التركيب. وبذلك تُرَد هذه القواعد إلى الصواتة. أليس لهذه القواعد التركيبية بعد إيقاعي بسبب أن الوقف كان من وراء إحداثها؟

الهوامش:

1 – انظر: **بنية الوقف وبنينة اللغة** (أطروحة لنيل الدكتوراة)، **وكتبنا: الصواتة الزمنية؛ وفي التنظيم الإيقاعي للغة العربية؛ والصواتة البصرية.**

2 . ص. 121.

3 . نفسه، ص. 135.

4 . نفسه، ص. 137.

5 . نفسه، ص. 139.

6 . (1993)، ص. 184.

7 . نفسه، ص. 184–185.

8 . نفسه، ص. 186.

9 . انظر نفس المرجع من ص. 93 إلى ص. 101.

10 . نفسه، ص. 105–155.

11 . نفسه، ص. 159–179.

12 . Roder, K.F. and Jansen, P.J. (1969), P : 128-132.

13 . Roder, K.F. and Jansen, P.J. (1972), P : 51 and 58.

14 . Rochester, S.R. and Gill, J.(1973), P: 204 and 209.

15 . Butcher, A. (1981), P : 87 وانظر أيضا Grossjean, F. (1982)

16 . Brown, E. and Miron, M.S. (1971), P : 665.

17 مكرر . .45 .(1985), P :

18 . (د.ت)، ج. 1، ص. 232–233.

19 . (1987)، ج. 1، ص. 201.

20 . نفسه، ص. 405.

21 . الأشموني (1973)، ص. 12–13.

22 . انظر العكبري (1987)، ج. 1، ص. 201، وانظر أيضا أبي البركات بن الأنباري (1980)، ج. 1، ص. 167.

23 . (1987)، ج. 1، ص. 405، والداني (1983)، ص. 161.

24 . العكبري (1987)، ج. 1، ص. 453.

25 . نفسه، ج. 2، ص. 679.

26 . انظر ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 233.

27 . نفسه، ص. 233، وانظر ابو البركات بن الأنباري (1980)، ج. 1، ص. 54.

28 . (1987)، ج. 2، ص. 882.

29 . نفسه، ج. 1، ص. 25–26.

30 العكبري (1987)، ج. 2، ص. 645.

31 . ابن الجزري شمس الدين (د.ت)، ج. 1، ص. 233، بالنسبة للمثال الأول، والداني (1983)، ص. 521، بالنسبة للمثال الثاني.

32 . الداني (1983)، ص. 148–154.

33 . انظر محمد يوسف حبلص (1993)، ص. 100.

34 . (1972)، ج. 1، ص. 345.

35 . نفسه، ص. 346.

36 . (1987)، ج. 1، ص. 15.

37 . نفسه، ص. 15. وانظر أيضا أبو البركات ابن الأنباري، ج. 1، ص. 45.

38 . أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 1، ص. 486.

39 . العكبري (1987)، ج. 1، ص. 431.

40 . أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 616.

41 . أبو بكر بن الأنباري (1971)، ج. 2، ص. 599.

42 . نفسه، ص. 691–692.

43 . نفسه، ص. 812.

44 . نفسه، ص. 599–600.

45 . نفسه، ص. 691.

46 . نفسه، ص. 812.

47 . نفسه، ص. 813.